د. يوسف حطيني

باحث واستاذ جامعي من فلسطين

الفلسطينيون
بين عسف الترحيل وحق العودة

يسعى هـذا البحث الى تناول قضية اللاجئين الفلسطينيين من زاويتين تتعلق الاولى بجريمة الترحيل، التي بدأت فصولها منذ عام١٩٤٨، واستمرت عام١٩٦٧، وتـواصلت بعـد ذلك، وهي مـرشحة للاستمـرار، عبـر اشكال الترحيل الجماعي والفـردي، الـذي تعـرض لـه الشعب الفلسطيني منـذ ما يزيد عن نصف قرن، واما الثانية فتتنـاول حق هـؤلاء في العـودة الى ديـارهم لممـارسة حقهم الطبيعي في العيش الكريم وتقرير المصير في كيانهم الوطني المستقل الذي يرتضونه لانفسهم.

الترحيل في الفكر الصهيوني

من الخطـأ الكبيـر الاعتقـاد ان تـرحيل الفلسطينيين كان مجرد نتيجة لحرب ١٩٤٨، وان الصهـاينة ارادوا من خـلال هـذه الحـرب ان يحتلـوا الارض فقط، فالثابت في الفكر الصهيوني، والاستراتيجية الصهيونية في فلسطين، هو ان الحرب وسيلة، والتـرحيل غاية تهـدف الى اقتـلاع الفلسطينيين من ارضهم، لضمـان قيام «دولة يهودية نقية» قادرة على الاستمرار.

ومثل هـذا الفكـر الـذي يربط بين الاحتـلال والتـرحيل لـه جذوره التوراتية

الدينية، التي كانت اساسا لكثير من مواقف الصهاينة في مفاصل تطور القضية الفلسطينية. لذلك فان السعي الى اقامة دولة يهودية «نقية» خالية من السكان العرب هو اساس رئيس من اسس الايديولوجية الصهيونية، ولذلك تواصلت دعوات الترحيل والاستيطان منذ نشأة الصهيونية، الى الوقت الحاضر، فمنذ عام ١٩١٦ كان الدكتور ابراهام شارون شدرون اول من ذكر ذلك في كتابه «الامبريالية العربية» اذ يقول في معرض بحثه عن حل للمشكلة اليهودية:

«يجب نقل عرب ارض (اسرائيل) الى البلدان العربية ويجب جلب يهود الشتات الى البلاد كحل للمشكلة اليهودية»[١].

اما فلاديمير زئيف جابونتسكي الزعيم الروحي لحزب حيروت، ومعلم كل من مناحيم بيغن واسحاق شامير، فقد طرح عام ١٩١٧ فكرة طرد الفلسطينيين بالقوة، فهو يرى ان الاتفاق الطوعي لترحيل الفلسطينيين لايمكن ان يتم بين العرب واليهود، كما ان الاستيطان لايحل المشكلة والتزايد الطبيعي للعرب سوف يحبط حلم «الدولة اليهودية» النقية، لذلك يقرر دولة يهودية بالقوة: «من غير الممكن الحصول على موافقة طوعية لعرب ارض (اسرائيل) لتحويل فلسطين الى بلاد تسكنها اغلبية يهودية، والنتيجة دولة يهودية بالقوة.[٢] وهنا لانستطيع ان ننسى دعوات الارهابي مئير كاهانا التي كان يطلقها بين حين وآخر، فهو لم يكن يخجل من ان يقول بصفاقة: «على العرب مغادرة ارض (اسرائيل) حتى لانضطر لذبحهم كل اسبوع»، كما لانستطيع ان ننسى دعوات رحبعام زئيفي العنصرية التي دعت الى التخلص من العرب، لانهم مجرد «حيوانات» ولان الله ـ حسب تعبير زئيفي ـ نادم على خلقهم!!

وتأتي فكرة ترحيل العرب من فلسطين تجسيدا لما يعرف بفلسفة «التعمير والتدمير»، حيث يعني التدمير هنا حرب ابادة، لاتطال الفلسطينيين فقط بل تطال حضارتهم ومرتكزات حياتهم الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وذلك تمهيدا للتعمير الذي يعني اقامة الدولة اليهودية النقية، التي تستورد حضارتها وثقافتها الهجينة من اقطار الارض كافة.

والمتتبع لموضوع الترحيل يدرك ان المفكرين والقادة الصهاينة يختلفون فيما بينهم على وسائل الترحيل، ويتفقون عليه من حيث هو غاية الغايات، اذ كثيرا ما يسمع المرء عن دعوات يطلقها اصحاب القفازات (الاسرائيلية) الناعمة، تدعو الى الترحيل عبر ما يسمى «تبادل السكان الطوعي»، او عبر فكرة اقامة الوطن البديل في الضفة الشرقية لنهر الاردن.

طرائق الترحيل

مارست الصهيونية انواعاً مختلفة من الترحيل، ادت بالنتيجة الى تهجير ما تبلغ نسبته ٥٤٪ من الشعب العربي الفلسطيني، فثمة لاجئون، ونازحون، وثمة مبعدون، وثمة ممنوعون من العودة لاسباب مختلفة، وثمة من انتزعت منهم هوياتهم، وخاصة في القدس، ليصار، بعد ذلك،الى منعهم من العودة الى بلادهم. ولتحقيق هذا الترحيل لجأ الصهاينة الى مختلف الطرق بدءاً بالحرب والمجازر، ومروراً بمصادرة الهويات والطرد غير المبرر، انتهاء بخنق مصادر العيش لدى الفلسطينيين، فمع نهاية عام١٩٤٨، واثر الحرب الوحشية التي شنتها العصابات الصهيونية على المدن والقرى الفلسطينية، كان اكثر من ٨٠٠٠٠٠ فلسطيني قد فقدوا بيوتهم وممتلكاتهم وصاروا في عداد المشردين، وقد اسهمت المجازر الصهيونية البشعة التي ارتكبت بحق الفلسطينيين دورا بارزا في ترويع السكان الآمنين، وهذا الترويع هو بالضبط ما كان يسعى اليه الصهاينة، ولعل من المناسب ان نشير هنا الى ان صحيفة يديعوت احرونوت قالت في١٩٤٩/٤/١٥ بمناسبة مرور سنة على مذبحة دير ياسين:

«لقد كان من اهم نتائج عملية دير ياسين هو فرار العرب الجماعي من المدن والقرى في جميع انحاء البلاد وهذا يعني ان المشكلة قد حلت، فإجلاء العرب يمكننا من توطين هؤلاء المهاجرين في اماكنهم».(٣)

ومعروف ان تاريخ العنصرية الصهيونية حافل بالمجازر، من دير ياسين وقبية الى كفر قاسم وصبرا وشاتيلا الى مجزرة الحرم الابراهيمي الشريف، والقائمة

لاتنتهي، والحرب لاتنتهي بين سيف الجلاد وعنق الضحية.

وحتى تضمن الصهيونية استمرار المجازر ضد الفلسطينيين فانها تلجأ الى زرع الرعب في قلوب الاجيال الجديدة، وتوحي لهم بأنهم مستهدفون دائما لكونهم يهوداً، وان خير طريقة للدفاع عن انفسهم هي الهجوم على من حولهم دون رحمة، ومن اجل ذلك ايضا يتم الاصرار على تكريس ذهنية المحرقة والعداء للسامية بهدف تسليح مجتمع الغيتو اليهودي المنعزل بكره الآخرين والتعامل معهم بقسوة وابعادهم وترحيلهم.

وهنا لابد لنا من التنبيه على ان العدد الذي تدعيه الدوائر اليهودية لضحايا المحرقة النازية مبالغ فيه الى حد بعيد، وقداشار الاستاذ حمد موعد في كتابه «الابارتيد الصهيوني» الى ذلك في السياق التالي: «تقول مصادر الوكالة اليهودية: ان الرقم هو ستة ملايين يهودي، ويقدر الدكتور بيرتس فايغ، مندوب يهود نيويورك الى المؤتمر اليهودي العالمي، ان عدد ضحايا النازية حوالي سبعة ملايين يهودي، وعندما رفعت قضية مطالبة (اسرائيل) بالتعويضات من المانيا الغربية، بلغ عدد المطالبين بتلك التعويضات نحو ٣٣٧٥٠٠٠، ومن جهته يقول المركز العالمي للوثائق اليهودية: ان عددهم لايزيد عن ١٤٨٥٢٩٢ يهودياً (...) واخيرا يقول الصليب الاحمر: ان عدد اليهود الذين ماتوا في المعتقلات النازية قليل جدا، لان الرقم الاجمالي لضحايا الاضطهاد النازي المباشر من اليهود وغير اليهود في السجون والمعتقلات النازية لايزيد عن ٣٠٠٠٠٠ شخص.(٤)

فاذا اعتمدنا رقم الصليب الاحمر، وافترضنا ان نصف الذين ماتوا في المعتقلات النازية هم من اليهود، ادركنا ان عدد هؤلاء الضحايا تضاعف خمسين مرة، وما ذلك الا من اجل تغذية فكرة الخطر الدائم الذي يحيط باليهود، ومن اجل ان تقبض الصهيونية تعويضاتهم اضعافا مضاعفة، على الرغم من انها ليست وريثا شرعيا لعائلات الضحايا.

ان تربية نفسية من هذا النوع تضمن للمجتمع الصهيوني عنصرية دائمة، وحقداً دائماً نحو من حوله من العرب والمسلمين، وتجعله اذا ما اضفنا فكرة

الشعب المختار الذي تحكمه غير مؤهل للسلام الذي يسعى العرب والمسلمون الى احقاقه، بل تجعله مستعدا دائما للحرب ولطرد العرب الذين تربى على أن يخافهم، بل تجعله مستعدا لقبول قوانين عنصرية تمنحه كل الحقوق، بما فيها حق الاعتداء على الفلسطينيين، كقانون الجنسية الذي يخالف جميع الشرائع الدولية، وقانون الطوارىء الذي يجعل الفلسطينيين عرضة للاعتقال والطرد والابعاد ومصادرة الاراضي، وقانون املاك الغائبين، الذي يسمح للحكومة (الاسرائيلية)، قانونيا(!!)، السيطرة على كل املاك الذين شردوا من اراضيهم.

ويستغل العنصريون الصهاينة قوانينهم العنصرية ابشع استغلال، لتفريغ الارض من سكانها العرب، وذلك عبر التنسيق بين صلاحيات القوانين المختلفة، وعندها لايجد العرب سوى الرحيل في هجرة داخلية، او في تهجير داخلي قسري، الى ارض اقل خصوبة وثراة، فالقائد العسكري يعلن ان منطقة ما اصبحت منطقة مغلقة، يمنع اصحابها من الدخول اليها او الاقتراب منها، فيأتي وزير الزراعة ليعلن ان تلك الارض مصادرة لانها مهجورة، وقد مكنت هذه اللعبة القانونية (الاسرائيليين) من مصادرة ١٨٦٠٠٠ دونم من اراضي الجليل والمثلث.(٥)

وتشكل مصادرة الاراضي ردا عنصريا على خوف الصهاينة من المستقبل، اذ يقول زئيفي: «ان العرب سيحتلوننا قريبا بطرق ديمقراطية وديمغرافية (...) التكاثر الطبيعي للعرب في (اسرائيل) يشكل نسبة عالية جدا لذلك يشرح في مقابلة مع صحيفة (يديعوت احرونوت) بتاريخ١٩٨٨/١١/٤ اسلوبه في الترحيل قائلا: علينا خنق مصادر العيش والرزق على سكان المناطق واطلاق الرصاص على قاذفي الحجارة وطرد عائلاتهم.(٦)

ويقول الاستاذ محمد عبدالحافظ في مقالة له عن الترانسفير والاستيطان: «ان الهجرة والطرد والسطو على الارض والتهويد تشكل جميعا عناصر التجسيد العملي للصهيونية، التي تعني بالنسبة الى الشعب العربي في فلسطين، تهويد فلسطين واقتلاع شعبها وتدمير بنيته الاجتماعية وتواصله الحضاري.(٧)

لقد نفذ الصهاينة وصايا زئيفي وكاهانا وبن غوريون وناحوم غولدمان،

وغيـرهم من مروجي سياسة الابعاد بشكل كامل، فحرقوا الزرع وصادروا الارض وهدموا البيوت وشكلوا «فرق الموت»، التي تهدف الى تصفية نشطاء الانتفاضة، وطـرد اهلهم، وقـد كانت تعمل خلال الانتفاضة الاولى بشكل سري، ثم تحولت الى العلنية، ومثل هـذه الفرق التي لايسمح بتشكيلها في اية دولة في العالم، تذكرنا بفرق الموت الاميركية، التي قتلت ما يزيد عن ٢٠٠٠ زنجي بين عامي ١٨٩٠ و١٩٠٠، ولاعجب في هـذا الامر، فثمة الكثير من القواسم المشتركة بين الولايات المتحدة الاميـركية و (اسـرائيل)، فكلتـاهمـا قامتـا على استيطـان اراضي الغيـر بالقـوة، وكلتاهما اعتمدتا على ابادة الشعوب وطردها، واخضعتا القانون الدولي لمآربهما الخاصة.

العودة حق فردي وجماعي مقدس

من خـلال استعـراض اشكـال التـرحيل المختلفة ومنطلقاتهـا الفكرية عنـد الصهاينة نستنتج ان شعـار ارض بـلا شعب يقوم على كذبة كبيرة، بل على مؤامرة كبيرة تنطلق من الاعتراف الضمني بوجود الشعب العربي الفلسطيني فوق ارضه، ثم تقـر بابعاده، لتصبح فلسطين حقا «ارضا بلا شعب»، ومن هنا ينشأ حق العودة، وهو الحق الذي تضمنه الشرائع الانسانية المختلفة.

ولم يعد من المقبول، في ظل الادعاء بوجود عالم ديمقراطي انساني، ان يتم طـرد الانسـان من موطنه وبيته، ثم يتم التنكر لحقه في العودة. فقد اصبحت مسألة المحافظة على البيت والممتلكات غير خاضعة للنقاش او التساؤل او التنكر، اذ ان حق الانسـان في ممتلكاتـه مقـدس، مثلـه مثل حقـه في الحيـاة. وبالتالي فان حق الشعـوب، كجمـاعـات مقـدس ايضا، ومن هنا فان عودة الشعب الفلسطيني الى ارضه تبقى حقا مشروعا يضمنه المجتمع الدولي. وان عدم سعي المجتمع الدولي الى تنفيذ هذا الحق يكشف زيف الحضارة التي يدعيها هذا المجتمع لنفسه، لانه ـ اي هـذا المجتمع ـ هـذا هـو الـذي سن اتفـاقيـات جنيف لعـام١٩٤٩، والاعلان العـالمي لحقـوق الانسان، والملحقان الاضافيان لاتفاقيات جنيف، وكلها تضمن

هذا الحق. فالاعلان العالمي لحقوق الانسان ضَمِنَ في مادته الثالثة عشرة لكل فرد حقه في ان يغادر اية بلاد بما في ذلك بلده كما يحق له العودة اليها. اما اتفاقية جنيف الرابعة فقد طلبت في مادتها الـ(٤٩) الدولة المحتلة ان تعيد الاشخاص الذين تم نقلهم او ترحيلهم خلال الحرب الى اماكن سكناهم. مع ضمان النواحي الصحية والامنية والغذائية. كذلك فان المادة السابعة عشرة من الملحق الثاني الاضافي الى اتفاقيات جنيف على انه لايجوز ارغام الافراد المدنيين على النزوح عن اراضيهم لاسباب تتصل بالنزاع.

والجدير بالذكر ان اتفاقيات جنيف جعلت حقوق الانسان حقوقا غير قابلة للتنازل، ولايجوز للشخص المعني ان يتنازل عن اي حق من حقوقه. فقد نصت المادة الثامنة من الاتفاقية الرابعة على انه لايجوز للاشخاص المحميين التنازل في اي حال من الاحوال جزئيا او كلية عن الحقوق الممنوحة لهم، بمقتضى هذه الاتفاقية، او بمقتضى الاتفاقات الخاصة المشار اليها في المادة السابقة، ان وجدت. فاذا شاء شخص او اشخاص ان يتنازلوا عن حق من حقوقهم ومن ضمنها حق العودة، فان تنازلهم يعتبر لاغيا وباطلا، ولامعنى له من ناحية هذه الاتفاقيات، فالتنازل عن حق العودة من قبل شخص او اشخاص ليس ملزما لهم او لغيرهم ولا يلغي الحق ذاته.(٨)

فاذا استعرضنا القرارات الدولية الصادرة بخاصة عن الجمعية العامة للامم المتحدة والتي تضمن حق العودة للاجئين الفلسطينيين الى بلادهم لوجدناها كثيرة. فقد صدرت تلك القرارات سنة تلو اخرى لتؤكد حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة. كالقرار رقم ١٩٤ الصادر عن الجمعية العامة في ١٢/١١/ ١٩٤٩ والخاص بعودة اللاجئين، والقرار رقم ٢٣٧ الصادر عن مجلس الامن في ١٩٦٧/٦/١٤ والخاص بعودة الفلسطينيين الذين هربوا من البلاد نتيجة لحرب عام ١٩٦٧.. وغيرهما.

فالفقرة الحادية عشرة من القرار ١٩٤ الصادر عن الجمعية العامة تنص على انه تقرر ان يسمح للاجئين الفلسطينيين الراغبين بالعودة الى بيوتهم وبالعيش بسلام

مع جيرانهم بالعودة في اقرب وقت ممكن عملياً، وان يدفع تعويض عن الملكية للذين يختارون عدم العودة وعن الملكية المخربة التي حسب القانون الدولي او الانصاف، يجب اصلاحها من قبل الحكومات او السلطات المسؤولة.

ويذكر هنا ان الولايات المتحدة الاميركية بذلت جهوداً حثيثة لتحوّل جملة «العودة في اقرب وقت ممكن» الى «العودة في اقرب وقت ممكن عمليا» كما اضافت جملة «العيش بسلام مع جيرانهم» الى نص هذا القرار، مما يكشف الدور الذي اضطلعت به منذ البداية في دعم الباطل الصهيوني فوق ارض فلسطين، وهو القرار الذي تنكرت له (اسرائيل)، ولكنها اعطت انطباعا في توقيعها على بروتوكول لوزان انها على استعداد لتنفيذ القرارات الخاصة بالعودة، حتى توافق الاسرة الدولية في عضويتها في الامم المتحدة. وللمرء ان يعجب من المنظمة الدولية التي قبلت (اسرائيل) عضوا فيها لمجرد وعد، وهي التي تعرف ان هذا الكيان الارهابي سن قانون حق العودة لكل يهودي في العالم ليواجه حق العودة الفلسطيني، وقتلت عصاباته (الكونت) لانه اشار في تقريره في ١٦ ايلول ١٩٤٨ الى حق الشعب الفلسطيني الذي انتزع من دياره انتزاعا في العودة الى دياره.

كما اصدرت الجمعية العامة عدة قرارات تؤكد حق العودة للفلسطينيين، وتدعو اسرائيل الى تسهيل عودة السكان، كالقرار ٢٢٥٢ والقرار ٢٤٤٣، كما اكدت على ضرورة انهاء مأساة الفلسطينيين الناجمة عن حرمانهم من العودة، والدعوة الى ان يمارس الشعب العربي الفلسطيني حقه في تقرير مصيره، وذلك في قراراتها ٢٥٤٦، ٢٦٢٨، ٢٦٧٢، ٢٧٢٧، ٢٨٥١، ٢٩٦٣، ٣٠٠٥، ٣٠٩٢ وغيرها.

اما مجلس الامن المحكوم بالفيتو الاميركي فلم يكترث لمسألة حق العودة، وتجاهل الموضوع تجاهلا مريبا، لكنه اصدر قرارا عام ١٩٦٧ بخصوص الذين هربوا من مناطق النزاع وهو القرار رقم ٢٣٧ الذي دعا الحكومة (الاسرائيلية) الى المحافظة على سلامة واطمئنان وامن السكان في مناطق العمليات العسكرية، وتسهيل عودة السكان الذين هربوا من المناطق منذ اندلاع القتال. ولم يشر هذا القرار من قريب او بعيد الى اللاجئين منذ عامي ١٩٤٧ و ١٩٤٨، وبالرغم من ذلك

فـان المجلس لم يضع آلية تضمن التـزام (اسرائيل) بالقرار. وبقي صامتا تجاه حق العــودة ومشكلة الـلاجئين الفلسطينيين، حتى جـاء قـراره رقم ٢٤٢ لينص على تحقيق حل عــادل لمشكلة الـلاجئين دون اشـارة الى مفهـوم العـودة كحق من الحقوق الثابتة حسب اتفاقيات جنيف والاعلان العالمي لحقوق الانسان.

اتفاق اوسلو وقضية اللاجئين

ان اتفــاقيــات أوسلـو لم تتضمن أي ذكـر لحق الـلاجئين الفلسطينيين في العــودة إلى بيوتهم وممتلكاتهم سـواء كانـوا لاجئي ١٩٤٨ أو ١٩٦٧. إذ اكتفت هـذه الاتفاقيات بالإشارة بشكل مبهم إلى «عدم الإجحاف» بالوضعية المستقبلية للنازحين، إذ تقول العبارة الواردة في الملحق الاول: لن يتم الاجحاف بالوضعية المستقبلية للفلسطينيين المــرحّلين (النــازحين) والذين كانـوا مسجلين يـوم حزيـران/يونيــو ١٩٦٧ بسبب عـدم تمكنهم من المشـاركة في العملية الانتخابية لاسبـاب عملية. امـا قضية الـلاجئين لعامي ١٩٤٧ و ١٩٤٨ فقد تركت لمفاوضات الـوضع الـدائم. ومن المــؤسف ان المفـاوض الفلسطيني لم يتمسك خــلال المفاوضات بحزمة القرارات الدولية، بل اكتفى بالتمسك بالقرار ٢٤٢ الذي لايذكر الفلسطينيين بتـاتــاً، مهمـلاقـرار مجلس الامن ٢٣٧ وقـرار الجمعية العـامة ١٩٤. وبـذلك خضع للطـرح (الاسرائيلي) القائل بأن حل كل المشاكل يمكن ان يتم من خـلال المحـادثـات الثنائية المباشرة، وليس من خلال المؤسسات او المنظمات الـدولية، لأن ذلك يتيح (لاســرائيل) فرض شروطها في ظل انعدام توازن القوى، وهــو التوجـه الذي تدعمه الولايات المتحدة فيما يختص بالقضية الفلسطينية، اذ تختـزل مشكلة الفلسطينيين بكونهـا مشكلة انسانية واقتصـادية، وتـرى ان مرجعية المفـاوضـات هي المفاوضات نفسها، حتى تهرب من القرارات الدولية، فيما تصر على تطبيق الشـرعية الـدولية العرجاء، وقرارات مجلس الامن السريعة والحاسمة في مناطق اخرى كالعراق وافغانستان.

كلمة اخيرة

ينبغي التنبيه في النهاية على ان حق العودة ينبغي ان يتم تحويله من اطار التمسك النظري بالحقوق الى واقع عملي مطلبي، يتجلى من خلال احزاب وتنظيمات وجمعيات حكومية وغير حكومية، تضع حق العودة موضع اهتمامها الاول، وتنشيط المؤتمرات والنقاشات التي ترقى الى حشد التأييد اللازم لهذه القضية، اضافة الى تنشيط الجانب الثقافي في مسألة تكريس حلم العودة واقعاً ادبياً ملموساً يتم عبر تحريض الذاكرة الوطنية وربطها بذكريات الوطن، اذ على المبدعين ان يبنوا وطناً من الكلمات في ضمير الناس، حتى يتحول هذا الوطن من ثم الى حقيقة ماثلة للعيان.

جدول يبين توزع الفلسطينيين في جميع انحاء العالم

المكان	الفلسطينيون كافة	النسبة المئوية	كل اللاجئين	المسجلين
فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨	٩٥٣/٤٩٧	٪١٢		
غزة	١/٠٠٤/٤٩٨		٧٦٦/١٢٤	٧٦٦/٠٩٣
الضفة	١/٥٩٦/٥٥٤		٦٥٢/٨٥٥	٥٨٧/٤٥٤
مجموع فلسطين	٣/٥٥٦/٥٥٠	٪٤٦	١/٤١٨/٩٧٩	١/٣٥٣/٥٤٧
الاردن	٢/٣٢٨/٣٠٨		١/٧٤١/٧٩٦	١/٤٧٢/٥٨٠
لبنان	٤٣٠/١٨٣		٤٠٨/٠٠٨	٣٩٣/٠٢٤
سوريا	٤٦٥/٦٦٢		٤٤٤/٩٢١	٣٨٢/٩٦٩
مصر	٤٨/٧٨٤		٤٠/٤٦٨	
مجموع البلاد المجاورة	٣/٢٧٢/٩٣٥	٪٤٢	٢/٦٣٥/١٩٣	٢/٢٤٨/٥٧٤
السعودية	٢٧٤/٧٦٢		٢٧٤/٧٦٢	
الكويت	٣٧/٦٩٦		٣٤/٣٧٠	
باقي الخليج (الفارسي)	١٠٥/٥٧٨		١٠٥/٥٧٨	
مجموع الخليج (الفارسي)	٤١٨/٠٣٧	٪٥	٤١٤/٧١٠	
العراق وليبيا	٧٤/٢٨٤		٧٤/٢٨٤	
بلاد عربية اخرى	٥/٥٤٤		٥/٥٤٤	
مجموع البلاد العربية	٣/٧٧٠/٧٧٩	٪٤٨	٣/١٢٩/٧٣١	٣/٢٤٨/٥٧٤
البلاد الاجنبية	٤٦٢/٨٣٦	٪٦	٣٩٣/٤١١	
المجموع	٧/٧٨٨/١٨٥	٪١٠٠	٤/٩٤٢/١٢١	٣/٦٠٢/١٢١
النسبة	٪١٠٠		٪٥٣/٥	٪٤٦/٣

الهوامش

١ – الابارتيد الصهيوني: حمد موعد، ص ٥٠.

٢ – المرجع نفسه، ص ٥٧.

٣ – يديعوت احرونوت قالت في ١٩٤٩/٤/١٥.

٤ – موعد ١٧٣ – ١٧٤.

٥ – موعد، ص ١٠٠ – ١٠١.

٦ – يديعوت احرونوت بتاريخ ١٩٨٨/١١/٤

٧ – محمد عبدالحافظ: جدلية الترانسفير والاستيطان في المشروع الصهيوني مجلة صامد الاقتصادي العدد ١١١/ص ١٤٦.

٨ – استفدنا في الجزء الثاني من البحث بشكل كبير من دراسة اعدها الدكتور عبدالستار قاسم، وهي دراسة موثقة، فيها معلومات مهمة، خاصة ما يتعلق منها باتفاقيات اوسلو وقضية اللاجئين. وقد اخذته عن طريق شبكة الانترنت.